

هل البداء من أصول الشيعة؟

الشيخ محمد هادي اليوسفي الغروي

المقدمة :

في سنة (١٣٤٨هـ) أرسلت الحكومة العراقية بعثة علمية للدراسة بدار العلوم العليا ببغداد، وفيها شاب عراقي كان يختلف هناك إلى كبار علماء القاهرة بالأزهر وغيره، وربما جرى الحديث بينهم عن التلطف الأشرف وعلمائها وطريقة دراستهم فيها والهجرة إليها، فيشترون عليهم ويُعجبون بهم، ولكنهم يأسفون لتشيعهم لأنهم يحسبون التشيع طريقة سياسية ابتدعها الفرس لقلب الدولة الأموية إلى العباسية، وإلا فلا علاقة لها بالأديان الإلهية!

وكتب الشاب العراقي بهذا وذاك إلى الإمام الشیخ محمد الحسین آل کاشف الغطاء النجفی، في كتاب مطول يتسلّل به إليه أن يكشف له ذلك، ويضع مسؤولية ضلاله على الشیخ الإمام إن هو لم يكتب له في ذلك. فكتب له الإمام رسالة بریدية تزیع عنه الريب والشكوك. ثم وقع بيد الإمام الشیخ كتاب «فجر الإسلام» للدکتور أحمد أمین المصري، فرأى قد كتب فيه عن الشیعة كتابةً عشواءً مظلومة. وزار الدکتور ضمن وفڈ مصری في ثلاثة عضواً من الأساتذة والطلاب العراقي والتلطف الأشرف في شهر رمضان من عام (١٣٤٩هـ) فعاتبه الإمام الشیخ على تلك المفواد، فاعتذر بالجهل وقلة المصادر!

ثم كتب إلى الإمام الشیعی شاب آخر من سادة شیعیة بغداد هو الدكتور السيد عبد الرزاق الحسینی كتاباً يحثه فيه بالطلب المتتابع على أن يكتب عن الشیعیة رسالة موجزة تنشر بين الأئم الجاھلة فتعرّفهم ولو بالنذر الیسیر بأحوال هذه الطائفة ومعتقداتها وديانتها.

واستجابة للشيخ الإمام فكتب الكتاب، وكتب في مقدمته يقول: «من كل ذلك رأیت أنَّ من الظلم الفاحش السکوت والتغاضي عن هذه الكارثة، ولكن أعظم الفرض وأشرف الغایة رفع أغشیة الجهل عن المسلمين من عامة فرق الإسلام، كي يعتدل المنصف، وتنم الحجة على المعاند، وترتفع اللامنة ووسمة التقصیر عن علماء هذه الطائفة ... وأعلى من ذلك: رجاء حصول الوئام، ورفع الشحناء والخصام بين فرق الإسلام.

وكذا ختم مقدمته بقوله: «بعد توفر تلك الأسباب والدواعي والشؤون والشجون، وبعد الوقوف على تلك الطعنات الطائشة على الشیعیة، المتتابعة من كتبة العصر في مصر وغيرها ... رأينا من الفرض علينا الذي لا ندحه عنه: أن نكتب موجزاً من القبول عن معقدات الشیعیة وأصول مذهبها، وأمهات مسائل فروعها التي عليه إجماع علمائها، والذي يصح أن يقال: إنه مذهب الشیعیة على اطلاقها ... وإنما المقصود هنا: بيان ذات المسائل التي يدور عليها عملهم ولا خلاف فيها بينهم، من دون تعرض للأدلة والحجج، فانها موكولة إلى الكتب المطولة، وهو خارج عن الغرض المهم من تعريف كافة فرق المسلمين وأفراد كل طائفة من علمائها وعوامها عن عقائد الشیعیة حتى يعرفوا أنهم مسلمون مثلهم، فلا يظلمون أنفسهم، ويتوّرّطون في نسبة الأضاليل والأباطيل إلى أخوانهم في الدين ... فعني أن ينتبه الغافل ويعلم الجاھل، ويرتدع المهووس الطائش عن غلوائه، وينكسر المتعصب عن نشوته ويتقارب من أخوانه ... لعل الله يجمع شملهم و يجعلهم يداً واحدة على أعدائهم، وما ذلك على الله بعزيز»^(١).

(١) أصل الشیعیة وأصولها: ٢٢ - ٤٤ (طبعة الأعلمي).

في خاتمة كتابه هذا كتب يقول : «وما يشّع به الناس على الشيعة ويزدرى به عليهم قولهم بالبداء ، تخيلًا من المشتّعين : أن البداء الذي تقول به الشيعة هو عبارة عن أن يظهر ويبيدو لله - عزّ شأنه - أمر لم يكن عالماً به و هل هذا إلا الجهل الشنيع والكفر الفسيع » لاستلزمـه الجهل على الله تعالى ، وأنه محل للحوادث والتغيرات ، فيخرج من حظيرة الوجوب إلى مكانة الامكان . وحاشا الامامية بل وسائر فرق الاسلام من هذه المقالة التي هي عين الجهالة بل الضلالـة ، أما البداء الذي تقول به الشيعة والذي هو من أسرار آل محمد وغامض علمـهم فهو عبارة عن اظهار الله - جلّ شأنـه - أمرًا يرسم في أواحـ المو والانـبات ، وربما يطلع عليه بعض الملائكة المقربـين فيخبرـ الملك به النبي ، والنبي يخبرـ به أمـته ، ثم يقع بعد ذلك خلافـه؛ لأنـه مـاه وأوجـد في الخارجـ غيرـه ، وكل ذلك كان يـعلمـه حقـ العلم ، ولكنـ في علمـه المخـرون المـصـون الذي لم يـطلعـ عليه لا مـلك مـقربـ ولا نـبـي مـرسـلـ ولا ولـي مـتحـنـ ، وهذا المـقامـ من العلمـ هو المعـبرـ عنهـ في القرآنـ الـكـرـيمـ بـ«أـمـ الـكتـابـ» المشارـ إليهـ وإـلـيـ المـقامـ الأولـ بـقولـهـ تعالىـ : «يـمحـو اللـهـ ماـ يـشـاءـ وـ يـبـثـ وـعـنـدـهـ أـمـ الـكتـابـ»^(١) .

قال : ولا يتـوهـمـ الضـعـيفـ أنـ هـذـاـ الإـخـفـاءـ وـالـإـبـدـاءـ يـكـونـ منـ قـبـيلـ الـاغـرـاءـ بـالـجـهـلـ وـبـيـانـ خـلـافـ الـوـاقـعـ؛ فـانـ فيـ ذـلـكـ حـكـماـ وـمـصـالـحـ تـقـصـرـ عـنـهاـ الـعـقـولـ وـتـقـفـ عـنـدـهاـ الـأـلـبـابـ . وـبـالـجـملـةـ : فالـبـدـاءـ فيـ عـالـمـ التـكـوـينـ كـالـنـسـخـ فيـ عـالـمـ التـشـرـيعـ؛ فـكـماـ أـنـ لـنـسـخـ الـحـكـمـ وـتـبـدـيـلـهـ بـحـكـمـ آخـرـ مـصـالـحـ وـأـسـرـارـ بـعـضـهـ ظـاهـرـ وـبـعـضـهـ غـامـضـ، فـكـذـلـكـ فيـ الـإـخـفـاءـ وـالـإـبـدـاءـ فيـ عـالـمـ التـكـوـينـ .

وقـالـ : عـلـىـ أـنـ قـسـمـاـ مـنـ الـبـدـاءـ يـكـونـ مـنـ اـطـلاـعـ النـفـوسـ المـتـصلـةـ بـالـمـلـأـ الـأـعـلـىـ عـلـىـ الشـيـءـ، وـعـدـمـ اـطـلاـعـهـ عـلـىـ شـرـطـهـ أوـ مـانـعـهـ؛ مـثـلاـ: اـطـلـعـ عـيـسـىـ عـلـىـ أـنـ الـعـروـسـ يـمـوتـ لـيـلـةـ زـفـافـهـ وـلـمـ يـطـلـعـ عـلـىـ أـنـ ذـلـكـ مـشـرـوطـ بـعـدـ صـدـقـةـ أـهـلـهـ، فـاـتـقـ أـنـ أـمـهـ تـصـدـقـتـ عـنـهـ،

(١) الرعد : ٣٩.

وكان عيسى عليه أخبار موته ليلة عرسه، فلم يمت، فسئل عن ذلك فقال : لعلكم تصدقتم عنه، والصدقة تدفع البلاء المبرم، وهكذا نظائرها.

قال : قد تكون الفائدة : الامتحان وتوطين النفس؛ كما في قضية أمر ابراهيم بذبح اسماعيل عليهما السلام .

قال : ولو لا البداء لم يكن وجه للصدقة، ولا للدعاء، ولا للشفاعة، ولا لبكاء الأنبياء والأولياء وشدة خوفهم وحدرهم من الله مع أنهم لم يخالفوه طرفة عين؛ وإنما خوفهم من ذلك العلم المصنون المخزون الذي لم يطلع عليه أحد ومنه يكون البداء.

ثم قال : وقد بسطنا بعض الكلام في البداء ولوح المو وحالات ، والقدر والقضاء وأضراره في الجزء الأول من كتابنا «الدين والاسلام»^(١).

وقال فيه : «البداء وإن كان في جوهر معناه هو ظهور الشيء بعد إخفائه، ولكن ليس المراد به هنا : ظهور الشيء لله - جل شأنه - وأي ذي حرية ومسكة يقول بهذه المضلة؟ بل المراد ظهور الشيء من الله لمن يشاء من خلقه بعد إخفائه عنهم، فقولنا : بدا الله، أي : بدا حكم الله أو شأن الله»^(٢).

ولئن كان الشيخ كاشف الغطاء قد كشف بيانيه هذا الغطاء عن وجہ عقيدة البداء وهو من شيوخ طائفه الشيعة الامامية في العصر الحاضر، فإنه إنما قال بمقابلة شيوخ الطائفة في عصرها المتقدم .

فقد روی الشيخ الطوسي في كتابه «الغيبة» خبراً عن الإمام الهادي عليه السلام في البداء، ثم قال الطوسي وأما ما تضمنه الخبر من قوله : « بدا الله فيه » فعنده : بدا من الله فيه، وهكذا القول في جميع ما يروى عنهم من أنه : « بدا الله في اسماعيل » فعنده : بدا من الله فيه؛ فان الناس كانوا يظنون في اسماعيل بن جعفر : أنه الإمام بعد أبيه، فلما مات علموا بطلان ذلك

(١) أصل الشيعة وأصولها : ١٥١ - ١٥٣ . (٢) الدين والاسلام : ١٧٣ .

وتحققوا إماماً موسى عليه السلام، وهكذا كانوا يظنون إماماً محمد بن عليٍّ بعد أبيه فلما مات في حياة أبيه علموا بطلان ما ظنوه^(١).

وأبصر كل هذا من المعاصرين الدكتور ناصر القفاري، بل ونقل عن «الدين والاسلام» و«الغيبة» في كتابه «أصول مذهب الشيعة والامامية» وعلق على هذا القول من الشيخ الطوسي قال: «ولا شك بأن البداء إذا كان للخلق بأن يقع لهم ما لم يحتسبوه، فليس فيه ما يمس العقيدة الاسلامية» يعني بسوء ولكنه عاد فوصف هذا المقال بالاعتذار والتأويل وقال: «ولكن المطلع على رواياتهم لا يرى أنها تتفق مع هذا التأويل «إذ تدل على نسبة البداء إلى الله، لا إلى الخلق»^(٢).

وفي سنة (١٣٦٣ هـ) حيث أسس المرحوم الشيخ محمد رضا المظفر كلية الفقه في النجف الأشرف أمل فيها عقائد الشيعة الإمامية في محاضرات دورية تهيداً للأبحاث الكلامية العالمية، وفي سنة سبعين أي (١٣٧٠ هـ) أي بعد مضي ثمانى سنوات على تلك المحاضرات استجواب الشيخ للرغبة في نشرها لتدراكته من الطعون التي أصلحت بالإمامية، ولا سيما أن بعض كُتاب العصر في مصر وغيرها ما زالوا مستمرين يحملون بأقلامهم المسئلات القاسية على الشيعة ومعتقداتها، جهلاً أو تجاهلاً بطريقة أهل البيت عليه السلام في مسائلهم الدينية، وبهذا قد جمعوا إلى ظلم الحق وإشاعة الجهل بين قراء كتبهم؛ الدعوة إلى تفريغ كلمة المسلمين وإثارة الضغائن في نفوسهم والأحقاد في قلوبهم، بل تأليب بعضهم على بعض... ولا يجهل خبير مقدار الحاجة اليوم خاصة إلى التقرير بين جماعات المسلمين المختلفة ودفن أحقادهم، إن لم نستطع أن نوحد صفوفهم وجمعهم تحت راية واحدة... وما يهمتنا من هؤلاء وغير هؤلاء أن يستمروا على عنادهم مصرّين لولا خشية أن ينخدع بهم

(١) الغيبة للطوسي : ٨٢، ٨٣، طبعة قم.

(٢) أصول مذهب الشيعة الإمامية : ٩٤٧، طبعة أم القرى.

المغفلون فتسطلي عليهم تلك التخّرّصات وتورطهم تلك التهّجّيات في إثارة الاحقاد والهزازات.

«وإني لواثق بأن فكرة التقرّيب بين المذاهب أصبحت حاجة ملحة وهدفًا رفيعاً لكل مسلم غيور على الإسلام منها كانت نزعته المذهبية ورأيه في الخلافات العقائدية، وليس شيء أفضّل في التقرّيب من توّيل أهل كل عقيدة أنفسهم بكشف دفائهما وحقائقها؛ فهذه الطريقة - فيما اعتّقد - أسلم في إعطاء الفكرة الصحيحة عن المذهب، وأقرب إلى فهم الصواب من الرأي الذي يعتقد جماعتهم، وهذه محاولة لرفع الغيم المتباعدة التي حجبت طويلاً بين الطائفتين الإسلاميتين الكبيرتين : أهل السنة والشيعة، ومحاولة لنفيض الغبار عن خلفه الماضي السحيق على العقائد الإسلامية الصحيحة»^(١).

وفي خصوص البداء :

وقال في خصوص البداء : «البداء في الإنسان : أن يبدو له رأي في الشيء لم يكن له ذلك الرأي سابقاً، بأن يتبدل عزمه في العمل الذي كان يريد أن يصنعه، إذ يحدث عنده ما يغير رأيه وعمله به، فيبدو له تركه بعد أن كان يريد فعله، وذلك عن جهل بالمصالح وندامة على ماسبق منه .

والبداء بهذا المعنى يستحيل على الله تعالى؛ لأنّه من الجهل والتقصّ ولذلك عال عليه تعالى، ولا تقول به الإمامة؛ وقد قال الصادق عليه السلام : «من زعم أن الله تعالى بدا له في شيء بدء ندامة فهو عندنا كافر بالله العظيم» وقال أيضاً : «من زعم أن الله بدا له في شيء ولم يعلمه أمس فابرأ منه»^(٢).

(١) عقائد الإمامية : ٢٣١، ٢٣٢ و ٢٢٩. طبعة الطريحي.

(٢) كمال الدين للصدوق : ٦٩ و ٧٠.

غير أنه وردت عن أئتنا الأطهار عليهم السلام روايات توهم القول بصحبة البداء بالمعنى المتقدم كما ورد عن الصادق عليه السلام : «ما بدا له في شيء كما بدا له في اسماعيل ابني»^(١) ولذلك نسب بعض المؤلفين في الفرق الإسلامية إلى الطائفة الإمامية القول بالبداء، طعنًا في المذهب وطريقة آل البيت عليهم السلام ، وجعلوا ذلك من جملة التشنيعات على الشيعة.

والصحيح في ذلك أن يقول : كما قال الله تعالى في حكم كتابه الجيد : «يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنه ألم الكتاب»^(٢) ومعنى ذلك : أنه تعالى قد يظهر شيئاً على لسان نبيه أو وليه أو في ظاهر الحال، لصلاحة تقتضي ذلك الاظهار، ثم يمحوه، فيكون غير ما ظهر أولاً، مع سبق علمه تعالى بذلك، كما في قصة إسماعيل بن إبراهيم عليهم السلام ، لما رأه أبوه أنه يذبحه. فيكون معنى قول الإمام عليه السلام : ما ظهر لله سبحانه أمر في شيء كما ظهر في ابنه إسماعيل، إذ اخترمه قبله ليعلم الناس أنه ليس بإمام، وقد كان ظاهر الحال أنه الإمام بعده، لأنَّه أكبر ولده. و قريب من البداء في هذا المعنى : نسخ أحكام الشرائع السابقة بشرعية نبينا صلوات الله عليه وسلم ، بل نسخ بعض الأحكام التي جاء بها نبينا صلوات الله عليه وسلم »^(٣).

وأبصر كل هذا الدكتور المذكور وأشار إليه في كتابه، ولكنه عاد معلقاً عليه يقول : «ولعلَّ القارئ المسلم يعجب من أمر هذه العقيدة التي لا يعرفها المسلمون، وليس لها ذكر في كتاب الله»^(٤) ، وفي الآية الآتية الذكر قال : «اختلف المفسرون في المراد بالذي يمحى ويثبت على ثانية أقوال» ثم نقل أقوال ابن جرير، وابن جزي، وابن الجوزي، وابن كثير، والبغوي، والسعدي، والشوكتاني، والقاسمي، والآلوسي، وقال : «هذه أقوال مفتري المسلمين في تأويل الآية، ولم يقل أحد منهم بمثل شناعة الرافضة»^(٥).

(١) كمال الدين : ٦٩، والتوحيد : ٣٣٦، ح ١٠ وتصحیح الاعتقاد : ٦٦.

(٢) الرعد : ٣٩.

(٣) عقائد الإمامية : ٢٧٢ - ٢٧٤.

(٤) أصول مذهب الشيعة للقفاري : ٩٣٨.

(٥) أصول مذهب الشيعة للقفاري : ٩٥٠.

فهل عجبت أيها القارئ المسلم من أمر هذه العقيدة؟ وهل رأيت شناعة فيما قاله كاشف الغطاء أو الشيخ المظفر في المعنى المراد بالذى يمحى ويثبت؟ أم أن هؤلاء المذكورين كل مفسرى المسلمين.

المعنى اللغوي والمصطلح :

ثم عرج القفارى على المعنى اللغوى للبداء عن «الصحاح» و«القاموس» و«لسان العرب» ثم قال : وانظر هذا المعنى في كتب الشيعة (في اللغة) مثل : «جمع البحرين للطريحي»^(١).

وقد قال الطريحي في «جمع البحرين» فيما قال : «فلان ذوبداوة، أي : لا يزال يبدو له رأى جديد، ومنه «بذا له الأمر» إذا ظهر له استصواب شيء غير الأول. والاسم : البداء كسلام، وهو بهذا المعنى مستحيل على الله تعالى كما جاءت به الرواية عنهم : بأن الله لا يbedo له من جهل . قوله عليه السلام : ما بذا الله في شيء إلا كان في علمه قبل أن يbedo له . وقد تكثرت الأحاديث من الفريقين في البداء مثل : ما عَظَمَ اللَّهُ بِهِنَّ الْبَدَاءَ ، وقوله : ما بعث الله نبياً حتى يقرّ له بالبداء ، أي يقرّ له بقضاءه مجده في كل يوم بحسب مصالح العباد لم يكن ظاهراً عندهم . وكان الإقرار بذلك عليهم للردد على من زعم أنه تعالى فرغ من الأمر وهم اليهود لأنّهم يقولون : إن الله عالم في الأزل بقتضيات الأشياء ، فقدر كل شيء على وفق علمه . وفي الخبر : الأقرع والأبرص والأعمى بذا الله أن يبتليهم ، أي قضى بذلك ، وهو معنى البداء هنا لأنّ القضاء سابق ، ومثله في اليهود : بذا الله أن يبتليهم أي ظهرت له - إرادة وقضاء مجده بذلك - عند المخلوقين . وفي حديث الصادق عليه السلام : «ما بذا الله في شيء كما بذا في اسماعيل ابني » يعني : ما ظهر له سبحانه أمر في شيء كما ظهر له في اسماعيل ابني اذا اخترمه قبل ليعلم أنه ليس بإمام بعدي ، كذا قرره الصدوق عليه السلام ^(٢) .

(١) أصول مذهب الشيعة للقفارى : ٩٣٨.

(٢) التوحيد للصدوق : ٢٣٦ وقبله في أصول الكافي ١ : ٢٢٧.

وقال الشيخ الطوسي في «العدة» : «وأما البداء : فحقيقةه في اللغة : الظهور، ولذلك يقال : بدا لنا سور المدينة، وبدا لنا وجه الرأي، وقال تعالى : «وبدا لهم سينات ما عملوا»^(١) و «وبدا لهم سينات ما كسبوا»^(٢) ويراد بذلك كله : ظهر. وقد يستعمل ذلك في العلم بالشيء بعد أن لم يكن حاصلاً، وكذلك في الظن. فاما إذا اضيفت هذه اللفظة الى الله تعالى فنه ما يجوز إطلاقه عليه ومنه ما لا يجوز، فاما ما يجوز من ذلك : فهو ما أفاد النسخ بعينه، ويكون إطلاق ذلك عليه على ضرب من التوسع، وعلى هذا الوجه يحمل جميع ما ورد عن الصادقين عليهم السلام من الأخبار المتضمنة لإضافة البداء الى الله تعالى، دون ما لا يجوز عليه من حصول العلم بعد أن لم يكن، ويكون وجه إطلاق ذلك عليه هو أنه : إذ كان ما يدل على النسخ يظهر به للمكلفين ما لم يكن ظاهراً، ويحصل لهم العلم به بعد أن لم يكن حاصلاً، وأطلق على ذلك لفظ البداء.

قال : وذكر سيدنا المرتضى «قدس روحه» وجهاً آخر في ذلك، وهو أن قال : يمكن حمل ذلك على حقيقته بأن يقال : «بِدَا اللَّهُ» بمعنى أنه ظهر له من الأمر ما لم يكن ظاهراً له؛ وبذا له من النهي ما لم يكن ظاهراً له؛ لأنّ قبل وجود الأمر والنهي لا يكونان ظاهرين مدركين، وإنما يعلم أنه يأمر أو يتنهى في المستقبل، فاما كونه أمراً أو نهياً فلا يصح أن يعلمه إلا إذا أوجد الأمر والنهي، وجري ذلك مجرّد أحد الوجهين المذكورين في قوله تعالى : «ولنبلوئكم حتى نعلم المجاهدين منكم»^(٣) بأنّ نحمله على أن المراد به : حتى نعلم جهادكم موجوداً، لأنّه قبل وجود الجهاد لا يعلم الجهاد موجوداً، وإنما يعلم كذلك بعد حصوله، فكذلك القول في البداء»^(٤).

وأبصر كل هذا الدكتور المذكور وأشار إليه في كتابه، ولم يشف غلته ولم يرفع علته، بل حضر المعنى اللغوي في معنيين : الظهور بعد الخفاء، ونشأة الرأي الجديد، ثم قال :

(١) الجائية : ٣٣.

(٢) الزمر : ٤٨.

(٣) محمد : ٣١.

(٤) مجمع البحرين ١ : ٤٥ - ٤٧.

«و واضح أن البداء يعنيه يستلزم سبق المجهل و حدوث العلم، وكلامها محال على الله سبحانه ... فكيف تجعل الشيعة ...»^(١)، بل كيف يغفل وإنما يتغافل الرجل عن كل ذلك

بيان الشافي والكافى والوافى في «جمع البحرين ومطلع النيرين» للطريحي؟

وقد ذكر الطريحي ذلك المعنى المنكر كما مرّ وذكر : أن ذلك كان للرد على من زعم أنه تعالى فرغ من الأمر «وهم اليهود» لأنّهم يقولون : إن الله عالم في الأزل بمقتضيات الأشياء، فقدر كل شيء على وفق علمه.

ولكن القفارى عاد فقال : ييدو أن «ابن سبا اليهودي» ارتفع هذا المعنى المنكر من «التوراة» وحاول إشاعته باسم التشيع وتحت مظلة الدعوة إلى ولایة علي^(٢).

إنما تستنى له هذا الادعاء بعد أن تنكر فيها مرجع لوجه الوجيه في تفسير آية «الموالات» وحصر تفسيرها في تلك المعانى الثانى فقط ، بدعوى بلا يتنى ولا برهان . وإلا فع ذلك المعنى في الآية يكون البداء قد بدأ به الله تعالى في كتابه ، دون ابن سبا اليهودي في دعاوته .

وفي الفصل السابع من كتاب الدكتور القفارى الذى خصصه لمناقشة عقيدة البداء فى خمس عشرة صفحة ، أرجع فى حواشيه عشر مرات الى موسوعة الشيعة بحار الأنوار ٤ : ٩٢ - ١٣٤) وفي أوائله نظر فى خبر الصدوق فى «عيون أخبار الرضا عليه السلام» فى مناظراته مع سليمان المرزوقي الى قوله عليه السلام فى إنكاره للبداء : «أحسبك ضاحكت اليهود فى هذا الباب ؛ قال : أعود بالله من ذلك وما قالت اليهود ؟ قال : قالت اليهود : «يد الله مغلولة» يعنون أن الله قد فرغ من الأمر فليس يحدث شيئاً ، فقال الله عز وجل : «غللت أيديهم ولعنوا بما قالوا»^(٣) ومع ذلك كتب القفارى ما كتب

ثم روى الجلسي عن العياشي بإسناده عن عمرو بن الحمق الخزاعي قال : دخلت على

(١) أصول مذهب الشيعة للقفارى : ٩٣٨، ٩٣٩ . (٢) أصول مذهب الشيعة : ٩٣٩ .

(٣) بحار الأنوار ٤ : ٩٦ .

أمير المؤمنين عليه السلام حين ضُرب على قرنه فقال لي : يا عمرو، إني مفارقكم . ثم قال : سنة السبعين فيها بلاء ، قالها ثلاثة ، فقلت فهل بعد البلاء رخاء ؟ فأغمي عليه ولم يجربني ... ثم أفاق ... فقلت : بأبي أنت وأمي ، قلت : إلى السبعين بلاء ، فهل بعد السبعين رخاء ، قال : نعم يا عمرو ، إن بعد البلاء رخاء ، ثم تلا قول الله تعالى : « يمحو الله ما يشاء ويشتت وعنده ألم الكتاب »^(١) .

وقبل ذلك روى الطبرسي عن أمير المؤمنين عليه السلام قال في الآية الآتية الذكر : « لولا آية في كتاب الله لأنخبرتكم بما كان ، وبما يكون ، وبما هو كائن إلى يوم القيمة ، ثم تلا الآية »^(٢) . إذن ، فأمير المؤمنين الوصي - بعد النبي - كان يؤمن بهذا التفسير البدائي للآية الكريمة ويقول به لأصحابه وشيعته ، ولو كان لابن سبأ وجود واقعي وسع بهذا منه أو عنه عليه وقال به - افتراضًا - فهل في ذلك دليل أو برهان على بطلان هذا الاعيان ؟ لولا قول الزور والبهتان !

وكذلك إن كان المختار الثقفي استدل بهذه الآية على البداء^(٣) فليس هو أول من استدل بها وتابعه شيوخ الشيعة^(٤) بل كلها أخذوا ذلك عن علي عليه السلام ، كما مر.

وقبل هذه الفرية بصفحة أشار القفارى إلى « عقائد الإمامية » فهو قد أبصر فيه ما مر عنه في معنى البداء في البشر قال : « وذلك عن جهل بالمصالح وندامة على مسابق منه . والبداء بهذا المعنى يستحيل على الله تعالى ، لأنَّه من الجهل والنقص وذلك معال عليه تعالى ، ولا تقول به الإمامية » ثم ذكر خبرين عن الصادق عليه السلام في تكفير من قال بذلك والبراءة منه . ومع ذلك كتب القفارى يقول : « هذا المعنى المنكر يوجد في كتب اليهود » ثم نقل عن التوراة المحرفة : « فرأى الرب أنه كثر سوء الناس على الأرض ... فندم الرب من خلقة

(١) بحار الأنوار ٤ : ١١٩ ، ١٢٠ عن تفسير العياشي ٢ : ٢١٨ .

(٢) انفرد به الفرق بين الفرق للبغدادي : ٥٠ - ٥٢ .

(٣) بحار الأنوار ٤ : ٩٧ .

(٤) أصول مذهب الشيعة : ٩٤٩ .

الإنسان» ثم قال : «إن ابن سبأ اليهودي ارتفع هذه المقالة من توراته وحاول إشاعتها في المجتمع الإسلامي باسم التشيع» فما علاقة هذا بما تبرأت منه الشيعة الإمامية؟

وفي علّة هذه المقالة :

من الكتب الباقية حتى اليوم في فرق الشيعة ما دونه الشيخ التوحيدي من أعلام القرن الثالث الهجري باسم «فرق الشيعة» ووصفه بأنه : «فيه مذاهب فرق أهل الامامة وأسماؤها، وذكر مستقيمهَا من سقيمها» ففي تفرق القائلين بامامة الامام الباقر عليهما السلام بعده قال : فلما توفي افترقت أصحابه فرقتين : فرقة قالت بإمامية محمد بن عبد الله بن الحسن المثنى «ذِي النَّفْسِ الْزَّكِيَّةِ» ... والفرقة الأخرى : قالت بامامة الصادق عليهما السلام، ولم تزل ثابتة على امامته أيام حياته، غير نفر يسير منهم، فانهم : لما أشار جعفر عليهما السلام الى امامته اسماعيل (كذا) ثم مات اسماعيل في حياة أبيه، رجعوا عن امامية جعفر وقالوا : لم يكن اماماً لأن الامام لا يكذب ولا يقول ما لا يكون. وحكوا عن جعفر عليهما السلام أنه قال : «إن الله عزوجل بدا له في امامية اسماعيل» فأنكر هؤلاء البداء والمشينة من الله وقالوا : هذا باطل لا يجوز، ومالوا الى مقالة سليمان بن جرير الذي هو بهذا السبب قال لأصحابه : «إن أئمة الرافضة وضعوا الشيعتهم مقالتين لا يظهرون معهما من أنتم على كذب أبداً، وهما : القول بالبداء، واجازة التقية».

فأما البداء : فان أنتم لما أحملوا أنفسكم من شيعتهم محل الأنبياء من رعيتها في العلم بما كان، والإخبار بما يكون في غد، وقالوا لشيعتهم : إنه يكون في غد وفي غابر الأيام كذا وكذا، فإن جاء الشيء على ما قالوه، قالوا لهم : ألم تعلمكم أن هذا يكون؟ فنحن نعلم من قبل الله ما علّمته الأنبياء، وبيننا وبين الله عزوجل مثل تلك الأسباب التي علمت بها الأنبياء عن الله ما علمت! وإن لم يكن ذلك الشيء الذي قالوا إنه يكون على ما قالوا، قالوا لشيعتهم : بدا الله في ذلك فلم يكتبه... فتى يُظهر من هؤلاء على كذب؟ ومتى يُعرف لهم حق من باطل؟ فقال الى سليمان بن جرير هذا جماعة من أصحاب أبي جعفر الباقر عليهما السلام

وتركوا القول بامامة جعفر طلاقاً، لهذا القول^(١).

وقال في وصف تشيعه من قبل : إنه كان يقول : إن علياً كان الامام، وإن بيته أبي بكر وعمر كانت خطأً (ولكن) لأنهما تأولاً فأخطأ فلا يستحقان اسم الفسق ! (ولكنه) تبراً من عثمان، وشهد عليه بالكفر، وهكذا كل محارب لعلي طلاقاً^(٢).

ونقل عنه هذا الأشعري القمي وزاد : أنه كان من متكلمي الزيدية وإليه ينسب مذهب السليمانية أو الجبريرية (من الزيدية) أجاز امامية المفضول وانها تعقد برجلين من خيار الأئمة ! (لكنه) كفر طلحة والزبير وعائشة بإقدامهم على قتال علي طلاقاً وكان من معاصري هارون الرشيد^(٣).

ومع هذا، فان الدكتور الفقاري الجامعي الموضوعي الكاتب في «أصول مذهب الشيعة الإمامية» قال في ابن جرير هذا : «وقد كان لعقيدة البداء - في إبان نشأتها - أثرها في ظهور بوادر الشك لدى - العقلاة - من أتباع المذهب» فهو لأنه «تخل عن المذهب الامامي أصلاً» من العقلاة حتى ولو كذب أئمة أهل البيت طلاقاً نصاً صريحاً ! ولكن لأمر ما لم يرض الفقاري بهذا قال : «وسلیمان بن جریر ينسب الخداع الى بعض أهل البيت، والحق : أن ذلك من أولئک «الزنادقة» المتسببن الى أهل البيت، لاكل أموال الناس بالباطل، والتآمر والتخريب»^(٤) بينما القارئ لما مرّ من النصّ الصريح لمقال سليمان لا يرى أنها تتفق مع هذا التأويل بالباطل ، فهو من الاجتهاد في مقابل نصّ سليمان المعاصر لهم طلاقاً بأنه مقاهم أنفسهم.

وليس يكذب ابن جرير هذا فقط ، وإنما - كما مرّ آنفاً - يكذب كل ذلك الكم المترافق

(١) فرق الشيعة للنوبختي : ٦٢ - ٦٦ ط. النجف الأشرف، ونقله الأشعري في المقالات والفرق : ٧٨ ط.

(٢) فرق الشيعة : ٩، والمقالات والفرق : ٧. طهران.

(٣) المقالات والفرق : ١٤١ ، ولا يخفى فرقه مع ساقيه.

(٤) أصول مذهب الشيعة : ٤٢ وحاشية : ٤٣.

الهائل من الأخبار المروية عن أئمة أهل البيت الأطهار عليهم السلام، وينسبه إلى المنتسبين إليهم، ويصفهم بالزندقة والتأمر والتخريب. وهذا هو «الإشكال الكلي» في تفكير الدكتور القفاري بحضور الدعاوى بلا بيتة ولا برهان على كل هذا الإفتاء والبهتان، والله هو المستعان على هذا العدوان بالعيان.

إلا أنه عاد فناقض نفسه في هذا، بل وزاد بنسبة «الالحاد» إليهم بما لا يقبل التأويل! فقال في مثل الخبر السابق عن علي عليه السلام: «اعتذر - أنتهم - عن الإخبار بالمخفيات خشية البداء، ونسبوا إلى نبي الله لوط أنه : كان يستحث الملائكة لإنزال العقوبة بقومه خشية أن يبدو لهم ويقول : «تأخذونهم الساعة ، فإني أخاف أن يبدو لربِّي فيهم ...» فهل مثل هذا «الالحاد» يقبل التأويل؟^(١)؟

أجل ، ولم لا يقبل التأويل؟! فقوله : «اني أخاف أن يبدو لربِّي» مختلف عما مرّ من التأول لقوله : «بدا الله»؟! وما الفرق بينها؟! فكما أن بدا الله «يعنى» : «بدا حكم الله» كذلك «يبدو لربِّي» «يعنى» «يبدو (حكم) ربِّي» المستتر المخالف في المؤدى لهذا الحكم الحاضر الظاهر ، وهذا هو البداء . ولكن أيتها الدكتور القفاري أرأيت كيف زدت على سليمان بن جرير فنسبت إلى «أنتهم» هذا «الالحاد»؟! لا لشيء إلا للجحاج والعناد ، أليس كذلك؟! وقبل القفاري بألف عام تشبث بفرية ابن جرير هذا الفخر الرازى الحنفى المھروي في كتابه «محصل أفكار المتقدمين والمتاخرین» ونقله عنه المرحوم الجلسي في «بحار الأنوار» في كتاب التوحيد في موضوع البداء تحت عنوان : بسط كلام لرفع أوهام ، قال : «اعلم أنه لما كان البداء في اللغة يعني ظهور رأي لم يكن كما ذكره الجوهرى وغيره فلذلك يشكل القول بذلك في جناب الحق تعالى ، لاستلزمـه حدوث علمـه تعالى بشـيء بعد جـهـله ، وهذا عـمالـ . وهذا شـئـعـ كـثـيرـ منـ الـخـالـفـينـ عـلـىـ الـإـمـامـيـةـ فـيـ ذـلـكـ نـظـرـاـ إـلـىـ ظـاهـرـ اللـفـظـ مـنـ غـيرـ تـحـقـيقـ لـمـارـمـهـ ، حتىـ أـنـ النـاصـبـيـ الـمـتـعـصـبـ «ـالـفـخرـ الرـازـىـ» ذـكـرـ فـيـ خـاتـمـةـ كـتـابـهـ «ـالـمـحـصـلـ» حـاكـيـاـ

(١) أصول مذهب الشيعة : ٩٤٧ ، والخبر في فروع الكافي ٥ : ٥٤٦.

عن سليمان بن جرير : أن أئمة الرافضة وضعوا لشيعتهم القول بالبداء ، حتى إذا قالوا : إنه سيكون لهم أمر وشوكه ثم لا يصبح الأمر على ما أخبروه ، قالوا لهم : بداع الله تعالى فيه افانتظ إلى هذا المعاند كيف أعمت العصبية عينه حتى نسب إلى أئمة الدين الكذب والخيلة والخداع ! ولم يختلف مؤالف ولا مخالف في فضلهم وعلمهم وورعهم ، وكونهم أتقى الناس وأعلاهم شأنًا ، ولم يعلم أن مثل هذه الألفاظ المجازية الموهمة لبعض المعاني الباطلة قد وردت في القرآن الكريم - وأخبار الطوفين - كقوله تعالى : « الله يستهزئ »^(١) و « مكر الله »^(٢) و « ليبلوكم »^(٣) و « لنعلم »^(٤) و « يد الله »^(٥) و « وجه الله »^(٦) و « جنب الله »^(٧) إلى غير ذلك مما لا يحصى . وقد ورد في أخبارهم ما يدل على البداء بالمعنى الذي قالت به الشيعة أكثر مما ورد في أخبارنا ... كأخبار : أن الصدقة والدعاء يغيران القضاء ، وغير ذلك «^(٨) ».

ونقل عنه قال : « قالت الرافضة : البداء جائز على الله تعالى ، وهو : أن يعتقد شيئاً ثم يظهر له الأمر بخلاف ما اعتقده ، وتمسكوا فيه بقوله تعالى : « يحيوا الله ما يشاء ». ولا أدري من أين أخذ هذا القول الذي افترى به عليهم ؟ مع أن كتب الإمامية المتقدمين عليه كالصدق والمفید والمرتضی والطوسی « رضوان الله عليهم » مشحونة بالتری عن ذلك ... (ولكن) لما لم يظفروا في عقائدهم بما يوجب نقصاً بيأهلوه به ، افتروا عليهم بأمثال هذه الأقوال الباطلة ، وهل البهتان والافتراء إلا أدب العاجزين ؟ ! (حتى) لو فرض أن بعض الجهلة من المتعلمين للتشييع قال بذلك فالإمامية يتبرؤون منه ومن قوله كما يتبرؤون من هذا الناصبي وأمثاله وأقوالهم الفاسدة »^(٩) .

(١)آل عمران : ٥٤.

(٢)البقرة : ١٥.

(٣) الكهف : ١٢.

(٤) المائدة : ٤٨.

(٥) البقرة : ١١٥، ٢٧٢.

(٦) المائدة : ٦٤، الفتح : ١٠.

(٧) الزمر : ٥٦.

(٨) بحار الأنوار ٤ : ١٢٢.

(٩) بحار الأنوار ٤ : ١٢٥.

ولأرى القفارى إلا أنه قرأ كل هذا المقال ، وبه استهدى إلى تشتت الفخر الرازي بفريدة ابن جرير الرقى ، ورأى كل هذا التبرؤ الأكيد من ذلك المعنى الباطل للبداء ، ومع ذلك عاد إلى ذلك المهاه المعاذ !

استدلاله لنفي البداء :

مرأ أن الاشكال الكلى في تفكير الدكتور أنه يكذب كل هذا الكم المتراكم من الأخبار المروية عن الأئمة الأطهار عليهم السلام ، ويقول : «شيوخ الشيعة وضعوا روايات (في البداء) أسندها إلى بعض علماء آل البيت لتحظى بالقبول ، كما في أصول الكافي للكليني والتوكيد للصدق » ثم بنى على المعنى الباطل للبداء لم ينفك عنه واستدل لنفيه بأيات من القرآن تدل على علم الله الأزلي والمحيط ! فقال : « توهم البداء تكذيب لكل هذه الآيات ، وقد بين الله تعالى أن كل ما يكون منه من تغيير مسطور عنده في أُمّ الكتاب وواقع مشيئته »^(١) .
أجل ، صدق القفارى بروايات « قد تكون روايات وثيقة الصلة بعلماء آل البيت ، لأنها تعبر عن المعنى الحق وهو ما يليق بأولئك الصفة ... روايات عن الأئمة ترمى من قال بالبداء بالحزى :

جاء في «التوحيد» لابن باجويه : «عن منصور بن حازم قال : سألت أبي عبدالله عليه السلام : هل يكون اليوم شيء لم يكن في علم الله تعالى بالأمس؟ قال : لا ، من قال هذا فأخذوا الله أقلت : أرأيت ما كان وما هو كائن إلى يوم القيمة أليس في علم الله؟ قال : بل قبل أن يخلق الخلق »^(٢) .

ثم غالط فغلط وعطف روايات الاثني عشرية وتأويل شيوخهم على مقتضى المعنى اللغوي البشري ، وقال : « تقتضي أن يكون في علم الله اليوم ما لم يكن بالأمس »^(٣) .

(١) أصول مذهب الشيعة : ٩٤٩، ٩٥٠ عن تعليق العفيفي على الإحکام للأمدي.

(٢) التوحيد : ٣٣٤ وأصول الكافي ١: ١٤٨: ١٦٤٨ العدیان ٩ و ١٠ .

(٣) أصول مذهب الشيعة : ٩٥١

وبحسب الدكتور القفاري عاراً وفضيحة أن ينسب الى المذهب الحق لأهل البيت عليهما السلام هذه العقيدة بهذ المعنى المتبرأ منها لديهم جميعاً، والتعامي عن كل هذا الكم المترافق من أخبارهم عليهما السلام والتي يفسر بعضها بعضاً ويكلم بعضها بعضاً، وليس هذه الروايات «تناقض ما سلف من الروايات» بل تفسرها وتبيّنها.

الدين؟ أم المذهب؟

قالوا : «لا مشاحة في الاصطلاح» وال الصحيح في معناه : لا مشاحة في اقتراح اصطلاح أو مصطلح حديث غير مضاد مصطلحاً شائعاً سابقاً، وبهذا الشرط فقط ، أما اذا كان هناك مصطلح شائع سابق فلا يصح أن نصطلح اصطلاحاً حديثاً مضاداً لذلك المصطلح الشائع السابق .

ومن المصطلحات الشائعة التفريق بين المذهب وبين الدين ، بأن يكون المذهب للمسالك والطرق والفرق في الدين الواحد الذي تجمعه أصوله المشتركة المتفق عليها فيما بين كل تلك الطرق والفرق ، كأصول الاسلام الثلاثة : التوحيد والنبوة والمعاد ، فن أقر بالмبدأ والمعاد وشهد الشهادتين فهو داخل في ربة دين الاسلام ، وإن اختلف في ما عدا هذه الأصول من حيث المذاهب .

والدكتور المذكور القفاري لم يفرق بين هذين سهواً أو جهلاً أو غلطاً أو عمداً حيث عبر عن «طائفة» الشيعة الامامية بالدين افهل هم كذلك دين لا مذهب .

وحيث لم يفهم أن ما وجده «في كتب» الاتنى عشرية من روايات عن الأئمة ترمى من قال بالبداء بالمخزي» لا «تناقض ما سلف من روايات» بل بعض رواياتهم يفسر بعضها الآخر ويبيّنه ويكلمه . لكنه لما بني على «تناقض هذه الطائفة في رواياتها» بني عليه غالباً آخر فقال : «وان دينها قائم على الأخذ بالجانب الشاذ - والخالف للجماعة - من أخبارهم ، لأنّ» ما خالف الجماعة فيه الرشاد «كما هو قانون أولئك «الزنادقة» الذي يخرج منأخذ به

عن الدين رأساً»^(١).

و «الجماعة» إنما بدأ إطلاقه على أتباع الإسلام الرسمي لمدرسة الخلفاء من قبل أصحاب معاوية بن أبي سفيان، حيث وصفوا عام صلحهم الذي حملوه على الإمام الحسن السبط المحبتي عليهما السلام عام الجماعة، حيث اجتمع أهل العراق وأهل الشام على شؤم معاوية بن أبي سفيان والدكتور القفاري يزعم أن الدين إنما هو ما كان عليه هؤلاء «الجماعة» فقط، فينتفع: أن من يخالف هذه «الجماعة» يخرج عن الدين رأساً.

و غلط آخر للدكتور: أن هذا القانون إنما هو قانون حل تعارض الأخبار عنهم عليهما السلام، صحيح، ولكن إنما الأخبار في فروع التكاليف الفقهية العملية، فإنما هو علاج لمقام العمل، وليس لأخبار العقائد.

ثم نعود ونكرر ونؤكد أن هذا إنما هو بعد تأكيد التعارض بين الخبرين أو الأخبار بحيث لم يكن حلّه بأي وجه صحيح من وجوه الجمع بينهما، لا بصرف التصور البدوي للتعارض غير المستقر والمستحكم بينها.

وبعد، فهل الأخذ بذلك هذا خروج عن الدين رأساً؟ وهو - كما مر - ليس إلا في بعض المتعارضات من فروع التكاليف العملية، وليس في الدين بمعنى العقيدة أصلاً، ثم ليس هو عمداً ولا عناداً وإنما هو عن اجتهاد وتأويل مستند إلى حجة فيها بينهم وبين ربهم وحاليهم، فهل مع ذلك كله هو «قانون أولئك الزنادقة» أم هو قانون من وصفتهم «بأن تلك الصفة من علماء آل البيت»^(٢) وإذا اعترفت ضمناً بأنهم هم «آل البيت» فكيف تخالفهم؟ ونحن كذلك نعتقد فيهم أنهم «الصفوة من آل البيت عليهما السلام»، فحسب إلا أن الدكتور الجامعي الموضوعي ختم فصله في «البداء» بتوجيهه تهمة كبرى إلى «الشيعة الإمامية

(١) أصول مذهب الشيعة الإمامية: ٩٥١ ط. أم القرى، مكة المكرمة.

(٢) أصول مذهب الشيعة: ٩٥١

الاثني عشرية» هي تهمة «الغلو في الامام» قال : «إن الامام في عقوبهم وقلوبهم قد حل محل الرب سبحانه ! إذا رجعت إلى معتقدهم في توحيد الالوهية والربوبية والأنسae والصفات»^(١) هكذا أرسل القول على عواهنه من دون أن يستند دعوah بدليل يدل على أي موضع من توحيد الالوهية والربوبية والأنسae والصفات لدى الشيعة الامامية يحمل فيه الامام محل الرب تعالى ؟ سبحانك اللهم هذا بهتان عظيم .

هذا وقد مرّ على كلام الإمام الجلسي في «بحار الأنوار» بهذا الصدد قال وهو يرد على هذا الوهم يقول : «والعجب أنّهم في أكثر الموارد ينسبون إلى الرب تعالى ما لا يليق به ، والإمامية يبالغون في تنزيهه تعالى ويفحّمونه بالحجج البالغة»^(٢) .

هل البداء يخص الأئمة ؟

قال الدكتور المذكور يشير إلى الشيعة الامامية : «هؤلاء القوم ... اتخذوا من عقيدة البداء وسيلة لبقاء فرصة الاختيار في «أهل البيت» والرجوع عن الاختيار بدون تثريب عليهم من اتباعهم ... ولم يراعوا في هذه الحيلة حق الله جل شأنه»^(٣) «فتسب إلى الحق جل شأنه هذه العقيدة على حين تبرئ أنفتها منها ، فإذا وقع الخلف في قول الامام نسبت ذلك إلى الله لا إلى الامام ... فعقيدة البداء أثر لغلوهم في الامام»^(٤) .

وقد مرّ هذا المعنى في الفريدة التي اجترها الدكتور عن لسان سليمان بن جرير الرقي رأس السليمانية من الزيدية ، فهل الدكتور في كلامه هذا إلا معيناً لذلك الكلام المعاـد ؟
فهل البداء خاص بالائمة عليهم السلام ؟ أليس ينطبق على بعض ما كان من الأنبياء السابقين ؟
في ميعاد الله لموسى أربعين ليلة لو كنا نحن والأية الحادية والخمسين من سورة البقرة :

(٢) بحار الأنوار ٤ : ١٢٥.

(١) أصول مذهب الشيعة : ٩٥٢.

(٤) أصول مذهب الشيعة : ٩٤٨.

(٣) أصول مذهب الشيعة : ٩٤٨.

﴿وإذ واعدنا موسى أربعين ليلة﴾ لما كان كلام، ولكن سورة البقرة الاولى أو الثانية نزلت بعد الهجرة الى المدينة المنورة وقبلها في مكة نزلت سورة الأعراف^(١) وفي الآية الحادية والأربعين بعد المائة منها : ﴿وواعدنا موسى ثلاثين ليلة واتمناها بعشرين﴾.

وروى القمي في تفسيره : أمره الله أن لا يقول لهم إلى أربعين يوماً فتضيق صدورهم ... فقال موسى لأصحابه : إن الله قد وعدني أن ينزل على التوراة والألواح إلى ثلاثين يوماً^(٢) وقال : إن موسى وعده الله أن ينزل عليه التوراة والألواح إلى ثلاثين يوماً، وأخبربني إسرائيل بذلك وذهب إلى ميقات ربه^(٣).

وروى العياشي في تفسيره عن الفضيل بن يسار عن أبي جعفر الباقر عليه السلام قال : إن موسى عليه السلام لما خرج وأفاداً إلى ربه واعدتهم ثلاثين يوماً . وفي خبر آخر عنه قال : أما إن موسى لم يكن يعلم بتلك العشرة ولا بنو إسرائيل^(٤) وروى فيه عن محمد بن مسلم الثقفي الكوفي عنه عليه السلام قال : كان في التقدير ثلاثين ليلة ثم «بَدَا لِللهِ فَزَادَ عَشْرًا»^(٥).

وروى عنه الطوسي في «التبیان» قال : كان أول ما قال لهم : إِنِّي أَتَأْخُرُ عَنْكُمْ ثلَاثَيْنَ يَوْمًا، لِيَسْهِلَ عَلَيْهِمْ ثُمَّ زَادَ عَلَيْهِمْ عَشْرًا . وليس في ذلك كذب؛ لأنَّه إِذَا تَأَخَّرَ عَنْهُمْ أَرْبَعينَ لِيْلَةً فَقَدْ تَأَخَّرَ قَبْلَهَا ثلَاثَيْنَ^(٦).

فهل يقول الدكتور المذكور إن المذكور لبني إسرائيل كان الأربعين منذ البداية؟ أم إنه كما مرّ عن أبي جعفر الباقر عليه السلام : «بَدَا لِللهِ» أي : بدا من الله لموسى وقومه زيادة الله في الميقات عشرًا، وبذلك فتوا عن دينهم لعدم اعتقادهم بالبداء . أفال يجوز لنا انكار هذا البداء القرآني؟ أم هل يرى الدكتور أن موسى من أئمة الشيعة الإمامية ! وأنهم هم الذين زادوا

(١) التمهيد ١: ١٠٧ .

(٢) تفسير القمي ١: ٤٧ وكرره في ١: ٢٣٩ .

(٤) تفسير العياشي ٢: ٢٦ ح ٧٠ و ٧١ .

(٦) التبیان ٤: ٥٣٢ . وعنه في مجمع البيان ٤: ٧٢٨ .

(٥) تفسير العياشي ١: ٤٤ ح ٤٦ .

هذا - والعياذ بالله - في كتابه الحكيم ، حيث وقع الخلف في قول موسى فنسبوا ذلك إلى الله لا إلى موسى لغلوthem في موسى؟

أليس يونس بن متى نبياً من أنبياء الله السابقين ؟ أم أليس من القرآن الكريم قوله سبحانه : «إِلَّا قومٌ يُونِسٌ لَمَا آمَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ الْخَزِيرِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا»^(١) قل لي أي عذاب خزي دنيوي هذا الذي كشفه الله عنهم ؟ ألم يكن منه سبحانه ؟ وقد أوعده إياهم على لسان نبيهم يonus عند طلوع الشمس من يوم الأربعاء منتصف شهر شوال^(٢) ولما كشف عنهم العذاب هل كانوا يعلمون به من قبل ؟ أم كان كما روى العياشي في تفسيره عن أبي جعفر الباقر عليهما السلام قال : يفعل الله ما يشاء ويحوّل ما يشاء ، مثل قوم يonus إذ «بدأ» له فرجهم^(٣) نعم ، ليس ذلك بمعنى أنه لم يكن في علم الله أنه سيصرفه عنهم بتوبتهم ودعائهم وتضرّعهم .

كما روى فيه عن أبي بصير قال : قلت لأبي عبد الله الصادق عليهما السلام : كيف صرف الله عذابه عن قوم يonus لما دعوا ؟ فقال عليهما السلام : كان في علمه أنه يصرفه عنهم^(٤) «ان في هذا لبلاغاً لقوم عابدين» غير معاذين !

وزيادة العمر وقصره :

ومع كل هذا التأكيد الأكيد على أن البداء ليس بمعنى ظهور مالم يكن في علم الله ، تجاهل الدكتور فقال : «ليست زيادة عمر من وصل رحمه من باب البداء وظهور مالم يكن في علم

(١) يonus : ٩٨.

(٢) تفسير العياشي عن الباقر عن النبي عليهما السلام : ٢٠٤ و ١٣٢ و انظر تفسير القمي ١ : ٣١٧ عن الصادق عليهما السلام . ونقله الطبرسي في مجمع البيان ٥ : ٢٠٤ وعن وهب والسدي وسعيد بن جبير .

(٣) تفسير العياشي ١ : ٥٥ .

الله، بل إن الله قادر الأجل وسيبه، فهو قادر أن هذا يصل رحمه فبها السبب يعيش إلى تلك الغاية، ولو لا ذلك السبب لم يصل إلى تلك الغاية... وكذلك قادر أن هذا يقطع رحمه فيعيش إلى كذا» تقل هذا عن «شرح العقيدة الطحاوية» وكأنه شرح بهذا شيئاً من غامض أسرار العلوم! وهل تقول الشيعة الإمامية بغير هذا؟ كلاً، وإنما تقول: إن هذا التقدير يعلمه الله ولا يعلمه سواه، بل يعلم سواه بما قبل ذلك السبب المقصّر للعمر أو المطول للأجل، ثم يبدو من الله ما كان يعلمه ولا يعلمه سواه، فهل في هذا شيءٍ وتأبه وتحاشاه؟

فهذا هو ما رواه العياشي في تفسيره عن الصادق ع عليهما السلام عن أبيه عن النبي ﷺ قال: إن المرء ليصل رحمه وما بقي من عمره إلا ثلاثة سنين فيمدها الله إلى ثلاثة وثلاثين سنة، وإن المرء ليقطع رحمه وقد بقي من عمره ثلاثة وثلاثون سنة فيقتصرها الله إلى ثلاثة سنين أو أدنى، ثم تلا هذه الآية: «يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنه أُم الكتاب»^(١).

ونختن المقام بمقابل العلامة الطباطبائي في ختام تعليقه على هذا الموضوع في «بحار الأنوار» قال: «إنما أطلنا الكلام في تقل الأقوال كي يتضح الحال في هذه المزعمة والفرية الشائنة، ويرى الباحث أن أقوال الشيعة التي تعرّب عن معتقداتهم قدّيماً وحديثاً، تكذب ما عزاه الخالفون علينا، وأئمّهم لم يلزمو بالأمانة والصدق فيما يكتبون عن الشيعة، بل التزموا بضدّهما! ولم يتركوا في قوس إفكهم مترعاً لم يرموا بها الشيعة! «وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون» يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضراً وما عملت من سوء تود لو أنّ بينها وبينه أمداً بعيداً» «والله خير بما تعملون»^(٢).

(١) تفسير العياشي ٢: ٢٢. والآية ٣٩ من سورة الرعد.

(٢) بحار الأنوار ٤: ١٢٧. والآيات في الشعراء: ٢٢٧، وآل عمران: ٣٠، و١٥٣.